



ورقة حقائق حول: آثار الحصار الإسرائيلي المشدد على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة

10 مايو – 14 يونيو 2021



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS



ورقة حقائق حول: آثار الحصار الإسرائيلي المشدد على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ورقة حقائق حول:

**آثار الحصار الإسرائيلي المشدد
على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية
في قطاع غزة**

10 مايو – 14 يونيو



ورقة حقائق حول: آثار الحصار الإسرائيلي المشدد على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة

مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين – قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترول، (مقر السفارة الروسية سابقاً) – ص.ب: 5270 تليفاكس: +970-(0)8-2820442 / 7

مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق الأول، ص.ب: 2714 ، تليفاكس: +970-(0)8-2484555 / 4

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان- عمارة قشطة – الطابق الأول، تليفاكس: +970-(0)8-2137120

البريد الإلكتروني:

info@mezan.org
mezan@palnet.com

الصفحة الإلكترونية: www.mezan.org

لتقديم الشكاوي والمقترحات، الرجاء الدخول على موقع المركز الإلكتروني واختيار أيقونة الشكاوي والاقتراحات www.mezan.org

غلاف الورقة من عدسة: علي جاد الله

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان © 2021



ورقة حقائق حول: آثار الحصار الإسرائيلي المشدد على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة

يخضع قطاع غزة وعلى مدار 15 عاماً متواصلة، لحصار مشدد تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتمنع وتعرقل بموجبه دخول وخروج البضائع من وإلى قطاع غزة، ما أسهم في تدهور حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية، وطالت تداعياته مختلف القطاعات، الإنسانية والصناعية والزراعة والمياه والكهرباء والبيئة، وصولاً للتعليم والصحة والنقل والتجارة. وتأثرت قطاعات بشكل أكبر في مراحل مختلفة خلال السنوات الماضية تبعاً لسياسة قوات الاحتلال في التركيز على استهداف بعض القطاعات دون غيرها، وفي الوقت ذاته، حرصت قوات الاحتلال على إبقاء تدهور بعض القطاعات بشكل مستمر، مثل قطاع الطاقة وانعكاساته على مجمل النشاطات في قطاع غزة.

لقد أبقت قوات الاحتلال الإسرائيلي تحكمها المطلق في معايير القطاع، لا سيما معبر كرم أبو سالم التجاري، وهو المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة والذي ترد من خلاله أغلب احتياجات القطاع من غذاء ودواء ووقود ومواد أساسية لعمل المصانع والورش ومستلزمات الزراعة والصيد والبنية التحتية والمشاريع الإنشائية، وتصدر بواسطته منتجات قطاع غزة للعالم الخارجي، ويأتي على رأسها المنتجات الزراعية، وكانت وما زالت تمنع العديد من المواد من دخول القطاع بحجة أنها مواد مزدوجة الاستخدام.

الواردات:

في الوقت الذي شرعت فيه قوات الاحتلال مساء الاثنين 10 أيار/ مايو 2021، بعدونها على قطاع غزة، وبالإضافة إلى تعمدتها استهداف المدنيين الآمنين والمنازل والطرق، تعمدت تلك القوات استهداف المصانع والورش والأراضي الزراعية، حيث تشير تقديرات مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أن أضراراً لحقت بما يزيد عن (200) منشأة صناعية وتجارية.

وترافق العدوان مع تشديد قوات الاحتلال القيود المفروضة على حركة البضائع من وإلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم التجاري مساء الاثنين 10/أيار 2021، حيث أغلقت المعبر ومنعت دخول مجمل البضائع والمواد الأساسية بشكل تام حتى 21 من أيار نفسه. واستمرت في فرض القيود المشددة على عمل المعبر بعد فتحه جزئياً بتاريخ 22 من الشهر نفسه، ما عطل عمل المنشآت الصناعية وأفقد الآلاف أعمالهم، وارتفعت أسعار السلع بشكل كبير، وتدهورت أسعار سلع أخرى، ما ينذر بكارثة إنسانية في حال مواصلة قوات الاحتلال سياسة العقاب الجماعي تجاه المدنيين في قطاع غزة.

وتشير إحصائيات حركة الاستيراد عبر معبر كرم أبو سالم التجاري قبل العدوان الأخير على قطاع غزة، أنها كانت تصل إلى أكثر من (650) شاحنة يومياً، وفيما أغلقت سلطات الاحتلال المعبر بشكل كامل خلال العدوان، واصلت تشديد قيودها المفروضة على حركة البضائع بعد العدوان، بحيث لم يتجاوز عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة (130) شاحنة في أفضل الأحوال، وتشمل هذه الواردات فقط المواد الغذائية والطبية وبعض شاحنات الوقود للأونروا والقطاع الخاص، ومنعت إدخال مواد البناء والأثاث والمنسوجات والمواد الخام اللازمة لعمل المصانع ودفع حركة الإنتاج ووقود محطة توليد الطاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن (45%) من واردات كرم أبو سالم قبل العدوان كانت عبارة عن مواد بناء، و(7%) عبارة عن مواد خام، و(27%) عبارة عن مواد غذائية وطبية وأعلاف وفواكه¹، وكانت النسبة المتبقية عبارة عن منتجات الأثاث والنسيج والمعدات والمواد الكيماوية الزراعية، أما الآلات والمعدات فكانت تستوجب الحصول على تصريح وتنسيق مسبق، وقد يستغرق الحصول على الموافقة من جانب قوات الاحتلال عدة أشهر.

¹ محمد خليل سكسك مدير مركز التجارة الفلسطيني في غزة بال توريد.



ورقة حقائق حول: آثار الحصار الإسرائيلي المشدد على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة

وتسبب إغلاق المعبر والقيود المشددة، التي تفرضها قوات الاحتلال على حركة البضائع، في مزيد من تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع، وخاصة بعد عدوانها الأخير على قطاع غزة، فما زالت قوات الاحتلال تمنع دخول مواد البناء، وفي الوقت ذاته ما زالت آلاف الأسر² ممن تهدمت منازلهم يقطنون في مساكن بديلة مؤقتة سواء بالإيجار أو لدى الأقارب، كما تسبب منع قوات الاحتلال دخول المواد الخام في إلحاق أضرار فادحة في الاقتصاد في قطاع غزة، جراء توقف عدد كبير من المصانع والمنشآت التجارية عن العمل، وبالتالي فقدان الآلاف من العمال والتجار أعمالهم.

وفي هذا السياق أفاد أحد مالكي مصانع الإسفنج في قطاع غزة للمركز، بأن منع إدخال المواد الخام إلى قطاع غزة، ألحق بنا خسائر فادحة، وعرقل مواعيد التسليم للزبائن، وأغلقنا المصنع مؤقتاً إلى حين دخول المواد الخام، ونتج عن إغلاق المصنع تسريح (35) موظفاً من المصنع ومن المعارض التابعة للشركة. كما أن هناك مشكلة أخرى لا تقتصر فقط على منع دخول المواد، إذ تتكدس بضائعنا في الموانئ الإسرائيلية، وتفرض قوات الاحتلال رسوم على بقاء هذه البضائع على أرصيات الموانئ، ما سيكلفنا خسائر فادحة، قد تضطرنا إلى تصفية أعمالنا بشكل كامل إذا استمر الحال على ما هو عليه.

ومن ناحية أخرى، تسبب تشديد الإغلاق في ارتفاع كبير في أسعار كثير من السلع، مثل الملابس والأثاث والأخشاب ومواد البناء والمنظفات والمواد الزراعية، وجعلت المواطنين عرضة للابتزاز نتيجة شح المواد وقلة البدائل.

وحول نقص البضائع وارتفاع الأسعار، أفاد المواطن (ح. م)، للمركز، بأنه وبعد العدوان توجهت لأغلب متاجر الأثاث لشراء غرفة نوم لي ولعروستي، حيث كان من المخطط عقد حفل زفافي منتصف شهر يونيو الحالي، ولكن نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، وعلى سبيل المثال، زاد سعر غرفة النوم لما يزيد عن (1000) دولار، وهو مبلغ كبير بالنسبة لشباب مثلي مقبل على الزواج، ناهيك عن ارتفاع أسعار المستلزمات الأخرى لحفل الزفاف وتأثيث المنزل، فقد قررت تأجيل موعد زفافي إلى حين دخول المواد وانخفاض الأسعار.

تأثرت مجمل القطاعات في غزة جراء ممارسات قوات الاحتلال، ولعل قطاع الإنشاءات الأكثر تأثراً، فبالإضافة إلى الحاجة الطبيعية للمساكن المرتبطة بالنمو السكاني، ترتبط أكثر من (30) مهنة في هذا القطاع، مثل النقل، والتجارة والعمل... إلخ. و سيتأثر القطاع الزراعي بشكل كبير، نتيجة منع المواد والمبيدات الزراعية التي لا غنى عنها في عمليات الزراعة ومكافحة الآفات الزراعية، ما سيؤثر سلباً على القطاع الزراعي وجودة المنتجات.

كما طالت الإجراءات الإسرائيلية قطاعي البريد والتعليم، بحيث تمنع قوات الاحتلال دخول الكتب والقرطاسية وغيرها من المواد اللازمة، ولاسيما لطلبة الثانوية العامة الذين سيتقدمون للامتحان النهائي بتاريخ 2021/6/24. كما توقفت حركة البريد من وإلى قطاع غزة، وهو

² يقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة عدد الأفراد المهجرين قسرياً بأكثر 8500 شخص، فيما تشير تقديرات الميزان إلى أن العدد قد يكون أكبر وهو ما سيتضح بعد انتهاء حملة التوثيق، تقرير (أوتشا) منشور على الرابط:

<https://www.ochaopt.org/crisis>

³ د/ سمير مصطفى أبو مدللة، عميد كلية الاقتصاد في جامعة الأزهر.



ورقة حقائق حول: آثار الحصار الإسرائيلي المشدد على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة

أمر يمس بطيف واسع من حقوق الإنسان ولاسيما عندما لا يحصل مريض على جواز سفره بسبب تعذر وصوله من رام الله وفي ظل حرمان سلطات الاحتلال آلاف الفلسطينيين من سكان القطاع من الوصول إلى المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس فإن وقف نقل البريد ينطوي على تهديد جدي لحياتهم. كما يطال وقف خدمات البريد من وإلى قطاع غزة معاملات المواطنين المرتبطة بجوازات السفر، التي تصدر من وزارة الداخلية الفلسطينية في رام الله، والجوازات التي ترسل للسفارات الأجنبية في القدس ورام الله للحصول على تأشيرات، أو تصديق الشهادات، الأمر الذي ينتهك الحق في التعليم والعمل، ولاسيما للعاملين في الخارج المهددين بانتهاء إقاماتهم ما سيؤدي لانتهاء تعاقداتهم. وفي هذا السياق أشار رئيس جمعية وكلاء السياحة والسفر⁴ في غزة أن أكثر من 6 آلاف جواز سفر عالق بسبب استمرار إغلاق معبر بيت حانون - إيرز، بالإضافة لآلاف الوثائق والمعاملات الأخرى.

وفيما يخص قطاع الطاقة، أثر النقص في إمدادات الوقود لمحطة توليد الطاقة التي لم يصلها من وقت العدوان حتى الآن أي شحنة، على مختلف مناحي الحياة، وأدى إلى تذبذب عمل المحطة، لتكون ساعات الوصل (6) ساعات مقابل (12) ساعة قطع يومياً. وطالت تأثيرات العجز في الطاقة على عمل المستشفيات والمراكز الصحية، وإمدادات المنازل بالمياه، والقدرة على معالجة مياه الصرف الصحي. كما تأثرت القطاعات الاقتصادية، وتسببت أزمة الطاقة في زيادة الركود في الحركة التجارية وتدهور العمل في المنشآت الاقتصادية، ما عمق من الأزمة الاقتصادية المستمرة في القطاع منذ أعوام بفعل الحصار الإسرائيلي. ويتأثر القطاع الزراعي بشكل سلبي ويتكبد المزارعون خسائر فادحة، حيث يتوقف نشاطهم في كثير من جوانبه على توفر الطاقة وما يصاحبها من عمليات تشغيل آبار المياه وتعقيم المزارع النباتية والحيوانية، وحفظ المنتجات في الثلاجات المخصصة.

الصادرات:

تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الأراضي والمنشآت الزراعية خلال فترة العدوان، وكبدت المزارعين ومربي الثروة الحيوانية والسكنية خسائر فادحة نتيجة استهداف مزارعهم بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر من خلال انقطاع المياه وعدم تمكن المزارعين من الوصول إلى مزارعهم، ما تسبب في تلف المحصولات ونفوق أعداد كبيرة من الحيوانات. وتشير معلومات وزارة الزراعة الفلسطينية إلى حوالي (36000) دونم من الأراضي الزراعية والدفيئات تضررت نتيجة العدوان الإسرائيلي، في حين لحقت أضرار في عشرات مزارع الدواجن والحيوانات والاستزراع السمكي، وتقدر الوزارة قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالقطاع الزراعي بما يزيد عن (200) مليون دولار.

واستمراراً لسياسة العقاب الجماعي الذي تمارسه قوات الاحتلال بحق المدنيين في قطاع غزة، منعت تلك القوات حركة التصدير من قطاع غزة إلى العالم الخارجي بعد إعادة فتح معبر كرم أبو سالم التجاري جزئياً بعد توقف العدوان، وحرمت بذلك فئات عديدة في المجتمع من الاستفادة من ترويج منتجاتهم وبيعها خارج القطاع، وتتنوع هذه المنتجات ما بين منتجات الأثاث المنزلي والملابس وأهمها المنتجات الزراعية التي تشكل حوالي (90%) من مجمل صادرات القطاع. وتستحوذ أسواق الضفة الغربية على ما يقارب (70%) من مجمل صادرات القطاع غزة، في حين تشكل النسبة المتبقية صادرات القطاع إلى بعض الدول العربية والأوروبية. وتبلغ قيمة الصادرات من قطاع غزة إلى الأسواق الخارجية من (2.000.000) إلى (5.000.000) مليون دولار أمريكي شهرياً.⁵

⁴ تصريح صحفي منشور على الرابط: <https://palsawa.com/post/306888>

⁵ محمد خليل سكسك مدير مركز التجارة الفلسطيني في غزة بال تريد، مقابلة عبر الهاتف أجراها معه باحث المركز الأحد 2021/6/13.



ورقة حقائق حول: آثار الحصار الإسرائيلي المشدد على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة

هذا وانعكست الإجراءات الإسرائيلية على أسعار المنتجات الزراعية، بحيث انهارت أسعار المنتجات الزراعية نتيجة منع التصدير، وأصبحت تباع هذه المنتجات داخل أسواق القطاع بأسعار أقل بكثير من تكلفة إنتاجها.

وفي هذا السياق أفاد المواطن فرحان محمد عبد العزيز بشير (54 عاماً)، ويعمل في مجال تصدير المنتجات الزراعية: أعمل أنا وأبنائي في مجال الزراعة وتصدير الخضار والفواكه لمناطق الضفة الغربية والداخل، وفي السنوات الأخيرة ومع تشديد الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007، بدأنا نواجه صعوبات في عملية تصدير الفواكه والخضار لأراضي الضفة الغربية والداخل، وذلك بسبب الإغلاق المتكرر للمعابر التجارية في قطاع غزة. ومع بداية التصعيد الأخير على قطاع، أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عن إغلاق المعابر التجارية بشكل كلي، ولم أتمكن من تصدير أي نوع من الخضار والفواكه لخارج القطاع حتى الآن، ما تسبب في خسارتي حوالي \$200000، وسرحت العديد من العمال، وأنا الآن لا أستطيع الوفاء بالتزاماتي المادية تجاه تجار المواد، وكذلك المزارعين من أصحاب الأراضي الزراعية الذين أقوم بشراء محاصيلهم الزراعية، وقمت بضخ منتجاتنا للأسواق المحلية داخل قطاع غزة، مما أدى لزيادة كبيرة في العرض وانخفاض كبير في أسعار المنتجات الزراعية، ما كبطني خسائر فادحة.

هذا ويستمر تردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمنظمة والحصار المشدد الذي تفرضه على القطاع وتعرقل وتمنع بموجبه حرية حركة البضائع من وإلى القطاع، حيث بلغت نسبة البطالة وفقاً للإحصاءات الرسمية (48%) بين القوى العاملة في قطاع غزة، وبلغت نسبة الفقر (53%)، كما سجلت نسبة انعدام الأمن الغذائي (68.2%) بالنسبة لمجموع سكان القطاع، وبلغت نسبة الأسر التي تتلقى مساعدات (70%) من مجمل الأسر في قطاع غزة. مركز الميزان لحقوق الإنسان إذا يحذر من التداعيات الإنسانية لاستمرار الإغلاق والقيود المشددة ووقف خدمات البريد، وإذ يحذر من مغبة أن يفضي تدهور الأوضاع الإنسانية إلى تجدد الصراع العنيف، فإنه يطالب المجتمع الدولي بتحريك عاجل وفاعل لوقف الانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة وإنهاء حصار قطاع غزة، كونه يشكل عقاباً جماعياً للسكان ويخلق مشكلات اقتصادية واجتماعية لا حصر لها.

انتهى